التنافس الاستعماري على ليبيا في مجلس وزراء خارجية الدول الكبرى"1945-1947م"

.*الأستاذ/ حمزة عبد السلام ازويد

المقدمـــــــة

يتناول البحث التنافس الاستعماري على ليبيا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وهزيمة ايطاليا ويدرس الفترة من سنة 1945م إلى سنة 1947م وهي السنة التي وقعت فيها اتفاقية الصلح بين الدول المنتصرة وايطاليا، ظلت الدول الكبرى تتصارع فيما بينها لاقتسام مستعمرات ايطاليا المهزومة ومن بينها ليبيا.

وتأتي **أهمية دراسة هذه الفترة** في تاريخ ليبيا كونها شهدت بداية الصراع بين الدول الكبرى على ليبيا، فقد ناضلت بريطانيا للظفر باقليم برقة وديمومة السيطرة عليه، وسعت ايطاليا للعودة لطرابلس تحت أي مسمى، أما فرنسا فكان تحلم بضم فزان لمستعمراتها في أفريقيا، لكن الاتحاد السوفيتي كان حجر العثرة لأي اتفاق ساعيا للحصول على موطئ قدم له في شواطئ المياه الدافئة، لكن بريطانيا حالت دون ذلك ولو اضطرت للموافقة على استقلال ليبيا.

لقد اعتمد الباحث في هذه الورقة **منهج التاريخالسردي** مع اللجوء إلى التحليل والتفسير قدر المستطاع وصولا للحقيقة كل ما أمكن بهدف الكشف عن بعض العوامل التي أثرت بشكل إو بآخر على قضية استقلال ليبيا.

تأتي **إشكالية البحث** في مجموعة تساؤلات منها : بعد انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية وهزيمة ايطاليا ما هي سياسة كل من بريطانيا وفرنسا تجاه ليبيا في المؤتمرات الدولية ؟ ، وإلى أي مدى كرست هذه الدول جهودها لتقسيم ليبيا واستمرار احتلالها؟ ، ما هي مساعي أمريكا وبريطانيا لإبعاد المد السوفيتي عن ليبيا؟ ، كيف أثر هذا التنافس ((الحرب الباردة)) عن سير القضية في المحافل الدولية؟. فكانت الإجابة على تلك التساؤلات من أهم **أهداف البحث** الذي قسم إلى مبحثين، فكان **المبحث الأول / قضية ليبيا في مؤتمرات وزراء خارجية الدول الكبرى.**

المبحث الثاني / اتفاقية الصلح مع ايطاليا 15سبتمبر1947م.

ثم الخاتمة وفيها بينت أهم النتائج.

*عضو هيئة تدريس بقسم التاريخ –كلية الآداب – الجامعة الأسمرية الإسلامية

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية كانت ايطاليا ما تزال صاحبة الحق الشرعي من وجهة النظر الاستعمارية في السيادة على ليبيا بأقاليمها الثلاثة، لكن بدى واضحا اهتمام كل من بريطانيا، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي بقضية ليبيا، على حسب ما يتماشى مع مصالح كل دولة على الرغم من فقرها إلى المواد الأولية التي تتكالب عنها الدول الأوربية في ذلك الوقت بينما كانت تكمن أهمية ليبيا كما هو معروف إلى موقعها الاستراتيجي، فامتداد ساحلها على المتوسط جعلها تشرف على مجال حيوي للمواصلات البحرية، فضلا عن أن موقعها المتوسط بين الشرق الأوسط والأدنى جعلها محل صراع عنيف بين الكتلتين الشرقية والغربية.

لقد كانت بريطانيا ترمي إلى السيطرة على برقة مهما كلفها ذلك، وذلك لتحافظ على مركزها في حوض المتوسط الأمر الذي كان يغضب ساسة الاتحاد السوفيتي الذي يسعى لمنع بريطانيا من تثبيت أقدامها في هذه المنطقة، كما كانت ايطاليا تسعى للعودة إلى طرابلس باسم إعادة التوازن في منطقة المتوسط متذرعة برغبة الأقلية من الطليان المستوطنين في طرابلس، أما فرنسا فهدفها هو ربط فزان بالجزائر لتكون المنفذ المباشر لها من الجنوب وتربطها بمستعمراتها في الجنوب وتسعى أيضا بألا تخضع طرابلس لوصاية بريطانيا لكي لا تكون الغلبة للانجليز[1].

ورغبة في الاستفادة من هذا الموقع الاستراتيجي الهام ظهر الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية كدولتين عالميتين، وغدت الشيوعية قوة يحسب لها حسابها في الشؤون العالمية وتناقص دور بريطانيا في الشؤون السياسية والاقتصادية العالمية[2].

وظهرت الولايات المتحدة الأمريكية متبعة سياسة ملء الفراغ الذي قد ينتج عن خروج فرنسا أو بريطانيا، ورغبة في الوقوف أمام الاتحاد السوفيتي الذي أخذ يعمل للحصول على موطئ قدم له في شمال أفريقيا وخصوصا في طرابلس، وقد أخذ يبث دعايته ضد بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية خاصة وأن الأحزاب الشيوعية في ايطاليا وفرنسا تتجاوب مع دعايته[3].

لقد كان من نتيجة تنافس الدول الكبرى عامة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا خاصة أن أصبح مصير ليبيا بعد انتهاء الحرب قضية شائكة صعبة الحل، فامتنعت بريطانيا إزاء هذا التنافس القوي عن الدخول في مناقشة هذه القضية في المؤتمرات التي عقدها أقطاب الدول المتحالفة عقب الحرب، فقد عقدت هذه الدول مؤتمرات في كازابلانكا في المغرب وفي القاهرة وطهران وموسكو

---

(1) عز الدين فودة، المجتمع العربي مقومات وحدته وقضاياه السياسية، الطبعة الثانية (القاهرة، 1966م) ص 363.

(2) فشر، تاريخ أوربا في العصر الحديث1789- 1950م،ترجمة أحمد هاشم،الطبعة التاسعة،(القاهرة،دارالمعارف،د ت) ص716.

(3) محمد كامل عبد الحميد، الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي، الطبعة الأولى (القاهرة، 1957م)، ص 312.

ويالتا في جزيرة القرم وبوتسدام في ألمانيا[1]؛ وكانت السياسة الغالبة بين الحلفاء خلال الحرب هي أن ايطاليا قد فقدت مستعمراتها في أفريقيا ولن تعود لها، فقد أعلنت بريطانيا على لسان السيد إيدن وغيره من رجال الدولة أن ايطاليا قد فقدت نهائيا إمبراطوريتها الاستعمارية، وهو ما يعني أنها أيضا لن تحتفظ بليبيا، وقد تبنت الولايات المتحدة نفس السياسة[2].

المبحث الأول / قضية ليبيا في مؤتمرات وزراء خارجية الدول الكبرى/

إن تنافس الدول الكبرى على مصير المستعمرات الايطالية بعد الحرب انعكس على مناقشة القضية الليبية فأضحى مصير ليبيا مسألة شائكة الحلول وأخذت بريطانيا تبتعد عن الدخول في مناقشة القضية الليبية وغيرها من المستعمرات الايطالية. ففي **مؤتمر يالتا** الذي عقد في فبراير 1945 طرحت مسألة المستعمرات الايطالية ومن بينها ليبيا للمناقشة، غير أن الدول الكبرى امتنعت عن إثارة موضوع مستقبل مستعمرات معينة، منعا لإثارة الخلافات، واكتفوا بالاتفاق على تقسيم ألمانيا وكيفية الإشراف على أراضيها[3].

وفي 17يوليو- 2أغسطس 1945 اجتمع الأقطاب الثلاثة وهم ترومان وستالين وتشرشل في **بوتسدام** في ألمانيا لبحث المشاكل التي نجمت عن الحرب العالمية الثانية بما فيها مصير المستعمرات الايطالية السابقة في أفريقيا (ليبيا والصومال الايطالي وأريتريا) وجاء هذا الاجتماع بعد التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة يوم 27 يونيو 1945 من قبل خمسين دولة أعضاء فيها، وبما أن الفصول 11 و12 و13من ميثاق الأمم المتحدة قد خصصت لتنظيم شؤون الوصاية على المستعمرات فقد كان الفصل 11 المتعلق بالإعلان حول الأراضي غير المحكومة من نفسها هو الذي عولجت بموجبه المستعمرات الايطالية السابقة ومن أبرزها ليبيا لأنه نص في المادة (73) منه على أن تلتزم الدول الأعضاء بالاعتراف بمبدأ أن مصالح سكان هذه الأراضي سامية، والقبول بواجب تطوير رفاهية سكان هذه الأراضي كأمانة مقدسة تقع على عاتقها وطلب من الدول الأعضاء - مع واجبات أخرى - أن تنمي حكومات ذاتية وأن تولي الاهتمام اللازم للمطامح السياسية لشعوبها، وأن تساعدها في التطوير المتواصل لمؤسساتها السياسية حسب الظروف الخاصة بكل من هذه الأراضي وشعوبها، ومختلف مراحل تقدمها، وجاء في المادة (83) أن الجهة المنوط بها إدارة هذه الأراضي يمكن أن تكون إحدى الدول أو أكثر أو المنظمة نفسها، ولهذا ظهر الخلاف واضحا بين الأقطاب الثلاثة،

---

(1) فشر، مرجع سابق، ص 718.

(2) جاك بيشون، المسألة الليبية في تسوية السلام، ترجمة علي ضوي،(طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1991م)، ص 387.

(3) فشر، مرجع سابق، ص 717.

فقد بادر ستالين رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي وطالب بالبت في الوصاية الدولية على هذه المستعمرات فوراً، عارضا استعداد بلاده للمساهمة في أعبائها[1].

لم يقابل طلب ستالين بالوصاية وخاصة على ليبيا بالارتياح من قبل ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا، فقد رد على ذلك بقوله: إن بريطانيا ما كانت لتتوقع احتمال طلب الاتحاد السوفيتي الحصول على أي جزء من شاطئ أفريقيا، أما وقد حدث هذا فإن الحكومة البريطانية سوف تبحث هذا الطلب في ضوء المشاكل الأخرى[2].

كما أصدر الأقطاب الثلاثة برتوكولاً يقضي بـ :

1- بإنشاء **مجلس لوزراء خارجية الدول الكبرى** الثلاث: الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والاتحاد السوفيتي، على أن ينضم إليها كلما دعا الحال وزيرا خارجية فرنسا والصين، كما سيدعى أعضاء آخرين للمشاركة عند مناقشة مسائل تتعلق بهم مباشرة.

2- أن يجتمع المجلس عادة في لندن والتي تكون المقر الدائم للأمانة العامة للمجلس، ويمكن عقد اجتماعات في عواصم أخرى حسب الاتفاق.

3- تكون مهمة هذا المجلس وضع معاهدات الصلح مع ايطاليا ورومانيا وبلغاريا وهنغاريا وفنلندا وتقديمها للأمم المتحدة، ويرافق وزير الخارجية نائب رفيع المستوى يفوض حسب الأصول في الاستمرار بأعمال المجلس في غياب وزراء خارجيته مع عدد من الموظفين والمستشارين الفنيين[3].

وبهذا توصل المؤتمر إلى اتفاق لإنشاء مجلس لوزراء الخارجية للقيام بالأعمال التحضيرية اللازمة للتسوية السلمية، وبعد أن تجنبت المؤتمرات السابقة إدراج مسألة ليبيا في جداول أعمالها، أحيلت مسألة المستعمرات الايطالية إلى مؤتمر وزراء خارجية الدول الكبرى الذي اقترح عقده في لندن[4].

---

(1) مفتاح السيد الشريف: العوامل التاريخية التي أدت إلى استقلال ليبيا ودستورها، الجزء الأول، ورقة بحثية قدمت في مؤتمر الدستور الليبي الذي انعقد بمقر الكونجرس الأمريكي في يونيو 2006، ص 5.

(2) عبد الملك عودة، الأمم المتحدة وقضايا أفريقيا، (القاهرة، 1967 م)، ص 28.

(3) Document in Law,History and Diplomacy,A decade of American Foreign Policy 1941-1949,Potsdam Conference,(Yale university,Law school,Goldman Law Library,Connecticut). http://Avalon.law.yale.edu/subject_menus/decade.asp

(4) دار الوثائق القومية المصرية، محافظ عابدين، محفظة رقم 124، تقرير من مؤتمر الصلح بباريس عن المستعمرات الايطالية السابقة، تقديم محمد نشأت سكرتير وفد مصر في مؤتمر الصلح، د ت. كذلك انظر: فشر، مرجع سابق، ص 719-720.

أولا: مؤتمر لندن 11سبتمبر 1945م:

التقى وزراء خارجية الدول الكبرى الأربع وهم المستر جيمس بيرنز وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، والمستر بيفن وزير خارجية بريطانيا، والمستر جورج بيدو وزير خارجية فرنسا، والمستر مولتوف وزير خارجية الاتحاد السوفيتي، في لندن في 11 سبتمبر 1945 للبحث عن حل لمصير المستعمرات الايطالية السابقة في أفريقيا، لكن الخلاف ظل ظاهرا بين وجهات نظر هذه الدول وذلك بسبب تمسك وزير الخارجية **السوفيتي بمطالب** رئيس وزرائه ستالين التي طرحها في **مؤتمر بوتسدام** في ألمانيا، وهي رغبة بلاده في الوصاية الفردية على المستعمرات الايطالية وأن تكون بلاده هي الوصية على طرابلس، قائلا بأن بلاده بحاجة إلى منفذ على البحر المتوسط[1]، وأن الاتحاد السوفيتي مهتم لأبعد الحدود بالتنمية المستقبلية لأفريقيا[2]، وأن تقوم بريطانيا بالوصاية على برقة، وفرنسا على فزان[3]، ووعد بأن الاتحاد السوفيتي لن يفرض على ليبيا نظاما سياسيا معينا، بل ستراعى رغبات السكان لتقرير مصير البلاد حسب النظم الديمقراطية[4].

لقد أثارت مطالب الاتحاد السوفيتي اعتراضا من قبل بريطانيا وفرنسا، وإزاء هذا تقدمت **الولايات المتحدة الأمريكية باقتراح** قدمه وزير خارجيتها المستر بيرنز يقضي بوضع المستعمرات الايطالية السابقة في أفريقيا تحت وصاية دولية على أن يعهد لإيطاليا بهذه الوصاية[5]، على الرغم من أن الولايات المتحدة كانت قد اقترحت في مؤتمر سان فرانسيسكو وضع المستعمرات تحت وصاية فردية[6].

وواضح هنا أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لا يستطيعون إخفاء العداء تجاه الاتحاد السوفيتي، فوجود الاتحاد السوفيتي على ضفاف المتوسط عنصر غير مفيد، ولهذا رأت إبعاده عن الساحة بهذا الاقتراح، ومحاولة لوضع حد للتوفيق بين وجهات النظر، أو الصراع على أماكن النفوذ إن صح التعبير[7].

ولكن مع إصرار الاتحاد السوفيتي على طلبه الوصاية على طرابلس تقدم الوفد الأمريكي بالاقتراح الآتي:

---

(1) The United Nation and Libya,library of Congress Country studies (1987).

(2) C.L. Sulzberger,The NewYork times,Soviet Seeks hold in north Africa by a trusteeship,Pulished,19th September, 1945.

(3) Yu, Jeeyoon, The Soviet Union and the Case of libya (1947-1951), Fall 2006.

(4) صلاح العقاد، ليبيا المعاصرة،(القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية،1970م)، ص 64. كذلك انظر: كهلان كاظم القيسي، السياسة الأمريكية تجاه ليبيا، (طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية،دت)، ص 44.

(5) Byrnes,Report by Secretary,First meeting of Council of Foreign ministers,London, September 11 to October 5, 1945, (October 5 -1946).

(6) الأهرام، بتاريخ 20 سبتمبر 1945م.

(7) George Novack,The big five at London,November 1945.

1- منح ليبيا الاستقلال بعد عشر سنوات.
2- خلال فترة الانتقال تظل ليبيا تحت وصاية هيئة الأمم المتحدة.
3- تعين هيئة الأمم المتحدة مندوبا لإدارة الإقليم يتمتع بسلطات كاملة، ويكون مسؤولا أمام مجلس الوصاية التابع لهيئة الأمم المتحدة.
4- تتكون لجنة استشارية تضم سبعة ممثلين، عن المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي، وفرنسا، وايطاليا، ومقيم عربي وآخر أوربي تختارهما الدول الخمسة المعنية.
5- يحتفظ مجلس الأمن بحقه المطلق في اختيار النقاط الاستراتيجية الضرورية وإدارتها باعتبارها من المناطق الاستراتيجية التي تسهم في حفظ واختيار الأمن والسلم الدوليين[1].

لقد خشيت الولايات المتحدة الأمريكية من التدخل السوفيتي في المنطقة لأنها رأت فيه مثابة غزو لمنطقة الشرق الأوسط، خاصة وأن السير مولتوف قد صرح بأنه إذا تقررت نظرية الوصاية الفردية على المستعمرات الايطالية السابقة فإن الاتحاد السوفيتي يرغب في أن توكل إليه إدارة طرابلس واريتريا[2].

وفي خطاب لوزير الخارجية الأمريكية عن المؤتمر ذكر أن السوفيت طالبوا بقاعدة لهم في البحر المتوسط تكون محطة لسفنهم التجارية، وبما أن الولايات المتحدة لا تعد من دول حوض البحر المتوسط ولا يهمها أمره إلا فتح الأبواب التجارية الأمريكية، وتأمين مصالحها البترولية في السعودية ودول الشرق الأقصى، ولذا كان لزاما عليها أن تبعد الاتحاد السوفيتي عن الميدان وتتركه لانجلترا وفرنسا التي يبدو أنهما لا تخشى منهما كما تخشى من السوفيت[3].

لقد كان الاتحاد السوفيتي أول من عارض الاقتراح الأمريكي وأيد مبدأ الوصاية الفردية، متذرعاً بأن الوصاية الجماعية لم تجرب بعد، ذلك وقد أشرنا إلى رغبته في الوصاية على طرابلس، فاقترح وزير خارجيته على المجلس أن عشر سنوات للوصاية لا تكفي لإعداد البلاد للاستقلال، وأكد أن بلاده ترغب في الوصاية على طرابلس وأن يكون لها منفذا على البحر المتوسط، وطالب

---

(1) جون هتش، تاريخ أفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية، ترجمةعبد العليم السيد منسي،(القاهرة،د م،1966م)، ص 178.
انظر أيضاً عمر الهمالي، العلاقات الليبية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية حتى قيام الثورة، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1973)، ص 34.

(2) الأهرام، بتاريخ 20 سبتمبر 1945م.

(3) محمود الشنيطي، قضية ليبيا، (القاهرة، مكتبة النهضة،1951م)، ص 195 - 196.

بأن يكون هذا المنفذ هو طرابلس، وقال بأن النظام السوفيتي لن يدخل هذه البلاد منفصلا عن النظام الديمقراطي الذي يرغب فيه الشعب[1].

أما فرنسا التي تحتل فزان الإقليم الجنوبي من ليبيا فهي غير متحمسة للمشروع الأمريكي الذي يؤثر على إمبراطوريتها في شمال أفريقيا[2]، ولم تلبث أن طالبت بتعديل الحدود بين تونس وليبيا، ليسهل لها التنقل بين مستعمرتها تشاد[3]. واقترحت فرنسا أن ترد المستعمرات الايطالية السابقة إلى وصاية ايطاليا، ليس حرصا منها على مصلحة مواطني المستعمرات ولكن حرصا منها على التوازن الدولي في منطقة المتوسط حفاظا منها على نفوذها في تونس والجزائر، ويقصد الفرنسيين هنا بتعديل الحدود هو ضم أجزاء من ليبيا وخاصة فزان التي تحت احتلالهم[4]. وقد طالبت فرنسا بالآتي:

1- استرجاع الأراضي الواقعة بين اغدامس وغات، وهي الأراضي التي تنازلت عنها فرنسا لايطاليا في 12 سبتمبر 1919م، واسترجاع شريط الأراضي الواقعة إلى الشمال من جبال تبستي والتي تنازلت عنها فرنسا لايطاليا في السابع من يناير 1935م.
2- ضم غدامس وغات للجزائر الفرنسية.
3- إلحاق جميع أراضي فزان لحكومة الجزائر الفرنسية العامة لكونها الرابط الجغرافي بين الحدود الشرقية لأفريقيا الشمالية وتشاد.
4- تعديل الحدود التشادية الليبية والاحتفاظ ببئر الصحراء وجبل كامت.
5- إعطاء فرنسا السيطرة على منطقة الساحل الطرابلسي الغربي، حتى مدينة الخمس لإيجاد منفس لمستعمراتها في أفريقيا الوسطى على البحر المتوسط[5].

أما عن بريطانيا فقد أكدت أنها لم تحتل هذه البلاد لفائدة دولة أخرى معترضة بذلك على المشروع الأمريكي، وكانت ترنو لأن تحتل مكانا هاما في برقة، معتمدة على الوعد الذي قطعته للسنوسيين أثناء اشتراك الليبيين إلى جانب قواتها ضد ايطاليا[6]، وقد خشيت بريطانيا من دفاع مصر عن القضية الليبية خاصة بعد مبادرة مجلس الوزراء المصري بإعداد مذكرة بالخصوص تضمنت الطلب بأخذ رأي مصر عن مستقبل جارتها ليبيا، واستفتاء أهالي البلاد في تقرير مصيرهم،

---

(1) C.L. Sulzberger,The New York times,Moltoff Dominates Peace Talks in London,Pulished, 23th September, 1945.

(2) Yu, Jeeyoon,African Decolonization and Cold War Politics in the United Nations (The Soviet Union and the Case of Libya,1947- 1951). 2006.

(3) الأهرام، بتاريخ 19 سبتمبر 1945م.

(4) Yu, Jeeyoon. Op Cit.

(5) Gray. J. C. Silberman, The fate of Italy s colonies, (London, 1948), P. 19.
كذلك انظر: جاك بيشون، مرجع سابق، ص 312-313.

(6) Yu, Jeeyoon,Op. Cit.

كما طالب مجلس الوزراء المصري بأولوية مصر أو الجامعة العربية بالوصاية على ليبيا، إذا رأى مجلس وزراء خارجية الدول الكبرى عدم إجراء استفتاء وتطبيق مبدأ الوصاية[1].

كما نشرت جريدة التايمز اللندنية مقالا عن المستعمرات الايطالية يوم 20 سبتمبر1945م قالت فيه إن إقامة حكومة وطنية في برقة على غرار حكومة شرق الأردن هو الحل الواضح الذي يرضى عنه كل واحد غير المصريين الذين يطمعون في توسيع نطاق إدارتهم الإقليمية ومسؤولياتهم السياسية[2].

ويبدو أن المغزى من نشر مثل هذا الكلام هو تنفير الليبيين من أي وصاية عربية أو مصرية خاصة، فقد رددت الصحف البريطانية بأن مصر تطمع في تعديل الحدود واقتطاع أجزاء من برقة لصالحها، كما ادعت أن سكان برقة لن يقبلوا بأي اتحاد مع مصر، معتمدة على رأي السيد ادريس السنوسي الذي يعارض وضع ليبيا تحت أي وصاية عربية، وقال بأن برقة تحتاج لدولة قوية لحمايتها من الأخطار الخارجية قاصدا بذلك بريطانيا، وكانت بريطانيا تهدف إلى إبعاد السيد إدريس عن الساسة المصريين وتنصيبه على رأس حكومة وطنية تكون موالية لها[3].

وأكدت بريطانيا بأن مسؤولية إدارة برقة هي من مهامها إلى أن تؤلف فيها دولة مستقلة، ولذا فإنها ملزمة بالعمل على رقي برقة اقتصاديا[4].

أما عن طرابلس، فقد رأت بريطانيا بخصوص الاقتراح الأمريكي القاضي بأن تترك إدارتها لإيطاليا تحت إشراف من مجلس تمثل فيه الأمم المتحدة بأن هذا الاقتراح يستحق البحث إذا استطاعت ايطاليا إقامة حكومة ذات مقدرة إدارية، وحائزة لثقة الشعب الايطالي، مع أن الوقت لم يحن بعد لإصدار قرار نهائي في هذا الموضوع[5].

أما عن ايطاليا فقد أرسلت لهذا المؤتمر وفدا برئاسة وزير خارجيتها السنيور دي جاسبيريS.De.Gospery الذي عرض وجهة نظر الأحزاب الايطالية الخمسة ماعدا الحزب الشيوعي، ورغبة بلاده في الاحتفاظ بمستعمراتها التي حصلت عليها قبل الحكم الفاشي بمساعدة بريطانيا ورضاها، مثل ليبيا واريتريا والصومال، فيجب أن تظل هذه المستعمرات لإيطاليا للمحافظة

---

(1) مجدي رشاد عبد الغني، العلاقات المصرية الليبية 1945-1969، رسالة ماجستير منشورة، (القاهرة، جامعة الأزهر كلية اللغة العربية ، 2007)، ص 49.

(2) London times,20-9-1945.

كذلك انظر الأهرام 21 سبتمبر 1945م.

(3) مجدي رشاد عبد الغني، مرجع سابق، ص 50.

(4) الأهرام، بتاريخ 22 سبتمبر 1945م.

(5) محمد الهادي أبو عجيلة، كفاح الشعب الليبي من أجل الاستقلال والوحدة 1939- 1963م، الجزء الأول (القاهرة، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، 1987م)، ص 149.

على التوازن الدولي في حوض المتوسط، متذرعا بحاجة ايطاليا لمنفذ للهجرة، وكان الحزب الشيوعي الايطالي يعارض هذه السياسة بحجة أن المستعمرات عبء ثقيل على ايطاليا[1].

ومع تعارض هذه التيارات التي تحركها المصالح المختلفة للدول الأطراف، فقد طرأ **تعديل على الاقتراح الأمريكي** السابق يقضي بوضع المستعمرات الايطالية كلها تحت الوصاية الدولية، على أن تتولى ايطاليا الإدارة الفعلية فيها أو انتداب لجنة مراقبة دولية لإدارة هذه المستعمرات، وقد نتج هذا التعديل عن رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في التقريب بين وجهات النظر للدول الأربع الكبرى والوقوف أمام محاولات الاتحاد السوفيتي للقيام بدور أساسي في منطقة البحر المتوسط[2].

لقد تباينت آراء الدول الكبرى إزاء التعديل الأمريكي بين مؤيد ومعارض فبريطانيا أيدت الاقتراح الأمريكي الأخير القاضي بوضع المستعمرات الايطالية تحت وصاية دولية، مما يعني هيمنة الكتلة الأنجلوأمريكية وحماية شرايين الحياة في البحر المتوسط من زحف الشيوعيين، بينما عارض الاتحاد السوفيتي الوصاية الدولية، وألح على الوصاية الفردية[3].

أما **عن فرنسا** فقد عارضت فكرة الوصاية، وحبذت بقاء ليبيا تحت الحكم الايطالي باعتبار أن أي تغيير في الوضع القائم سيكون له أبلغ الأثر على إمبراطوريتها في شمال أفريقيا[4].

ومع تزايد الخلافات انتهى مؤتمر لندن دون الوصول إلى حل لقضية مستعمرات ايطاليا السابقة، وقد حاول كل طرف بطبيعة الحال تحميل مسؤولية فشل المؤتمر على الآخر، فأرجع السيد بيرنز انهيار المؤتمر إلى مطالب روسيا غير المعقولة، بينما ذكر السيد مولتوف أن السبب الحقيقي لفشل مؤتمر لندن هو التفسيرات المتباينة لاتفاق برلين (بوتسدام)[5].

لم تكن تلك المناقشات سوى ذرائع دبلوماسية، فمؤتمر لندن ساعد على إزاحة الستار على العلاقات الحقيقية بين الحلفاء التي تستروا عليها أثناء الحرب بسبب الضرورة العسكرية، فمصالح الدول الكبرى أدت إلى الاحتكاك بين الكتلة الانجلوأمريكية والاتحاد السوفيتي.

وخوفا من عدم الوصول إلى حل، وافق الجميع على إحالة المشكلة بأسرها إلى مجلس يضم مندوبي عن وزراء خارجية الدول الكبرى لمناقشة الموضوع في فترة محدودة من الزمن يرفع بعدها تقريره لمجلس وزراء الخارجية، قبل انعقاد الدورة الثانية بأسبوعين على الأقل، وللمجلس حق الاتصال بالدول غير الأعضاء في المجلس الذين لهم مصلحة في تقرير مصير ليبيا، وهكذا انتهى

---

(1) الأهرام، بتاريخ 7 سبتمبر 1945م.

(2) الأهرام، بتاريخ 19 سبتمبر 1945م.

(3) Novack, The big five at London. Op. Cit,Nov 1945.

(4) كلمنص جورج بندي طرزي، ليبيا تحت الحكم العسكري البريطاني والفرنسي1943- 1952م، رسالة ماجستير غير منشورة،(جامعة القاهرة،معهد البحوث الأفريقية، 1973م)، ص 171.

(5) Novack, The big five at London,Op Cit.

مؤتمر وزراء الخارجية وبدأ مؤتمر المندوبين ولكن دون جدوى، فقد أصر الاتحاد السوفيتي على موقفه وسياسته إزاء طرابلس، وعملت الولايات المتحدة الأمريكية على الترويج لاقتراحها بالوصاية الجماعية، وتقدمت بريطانيا بخطة ترمي إلى وضع ليبيا تحت وصاية دائمة[1].

وأما هذا الوضع لم يكن أمام المواطنين من سكان المستعمرات إلا انتظار ما سيسفر عنه اجتماع وزراء خارجية الدول الكبرى الذي تقرر عقده في باريس.

ثانيا: مؤتمر باريس 25 أبريل 1946م:

مابين أكتوبر 1945 وأبريل 1946 وقعت العديد من الأحداث التي أترت في الموقف الدولي عامة والعلاقات البريطانية السوفيتية بصفة خاصة، منها الانهيار التام في العلاقات بين الاتحاد السوفيتي ودول غرب أوربا، وذلك نتيجة للخلاف حول الوحدة الألمانية، ومسألة التعويضات عن أضرار الحرب، وربط الكتلة البلقانية رويدا رويدا بالصداقة السوفيتية رغم ما في ذلك من خطر على مصالح بريطانيا، كذلك فشل الحلفاء في إجلاء القوات السوفيتية عن إيران في الوقت المحدد لذلك[2]، ثم موجة الغضب التي عمت الليبيين كلما سمعوا أحداً من الدول الأربع الكبرى ـ فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ـ يتحدث عن إمكان عودة ايطاليا إلى ليبيا بوجه عام، وطرابلس بوجه خاص عن طريق الوصاية الدولية، كما لا تخفى أيضا معارضة السنوسيين لأي نفوذ سوفيتي وإعلانهم أنهم يفضلون الاستقلال والتحالف مع بريطانيا[3].

كما أن جامعة الدول العربية ومصر بذلتا جهودا لمساعدة الليبيين للوصول إلى الاستقلال التام أو وضع بلادهم تحت وصاية الدول العربية[4].

في ظل هذا الوضع عقد اجتماع وزراء خارجية الدول الكبرى الثاني ولكن هذه المرة في باريس بتاريخ 25 أبريل 1946م[5]، وقد بدا فيه واضحا اختلاف التيارات السياسية، وقد وصف هذه الاختلافات السيد عبد الرحمن عزام أمين عام الجامعة العربية في بيان له في6 أبريل 1946، أشار فيه إلى المناورات الدولية لتقسيم ليبيا حيث قال: ((إن نية بعض الدول متجهة نحو تقسيم ليبيا، ففرنسا تريد أن يعود الايطاليين لطرابلس، وقد أبدت رأيها صراحة حيث صرح بذلك الجنرال ديجول ووزير خارجيتها، وقد ظهر هذا الاتجاه من قبل في العام الماضي بأن تأخذ انجلترا برقة، وفرنسا فزان، وايطاليا طرابلس، ولا شك أن هذه السياسة هي أخطر سياسة يبتلى بها بلد عربي، لأنها

---

(1) هنري أنيس ميخائيل، مرجع سابق، ص 168.

(2) Byrnes,Report,First Meeting of Council of Foreign Ministers,London,September 11 to October 2, 1945.

(3) هنري أنيس ميخائيل، مرجع سابق، ص 168.

(4) محمد الهادي أبو عجيلة، مرجع سابق، ص 152.

(5) دي كاندول، الملك إدريس عاهل ليبيا حياته وعصره، ترجمة محمد ابن غلبون،(مانشستر،1969م)، ص 78.

سياسة ظالمة تضع البلاد تحت وصاية دول لا يرجى من أحدها خير للبلاد، فإن نية ايطاليا استيطان طرابلس وتهجير العرب، وترمي فرنسا إلى امتلاك فزان واستمرار حكم الطليان لطرابلس لتكون البلاد إنذارا للمطالبين بالحرية من أهالي تونس والجزائر ومراكش، أما عن شكل الحكم فالانجليز والفرنسيين يميلون إلى الوصاية المجزأة، ويقول الروس أنهم أولى بهذه الوصاية وهم جادون في طلبها...))[1].

إذن في ظل هذه المناورات عقد مؤتمر وزراء الخارجية في باريس في 25 أبريل 1946م، للتحضير لمعاهدة الصلح مع ايطاليا وإعادة رسم خريطة أوروبا وفقا للاحتياجات الاستراتيجية للدول الأربعة الكبرى، فقد وصف أحد الكتاب هذا الاجتماع بأنه لقاء لقطاع الطرق الامبريالية[2].

وقد ظهرت رغبة **الاتحاد السوفيتي** في الحصول على موطئ قدم له في البحر المتوسط بأسلوب جديد، فطالب بتعديل الاقتراح الذي تقدم به سابقا في مؤتمر بوتسدام ومؤتمر لندن، وهو الالتزام بالوصاية الفردية على أن تكون طرابلس تحت وصايته، واقترح فرض وصاية جماعية على البلدين - طرابلس وبرقة- تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة، على أن يكون الحاكم في طرابلس روسيا، وفي برقة بريطانيا أو أمريكيا، واقترح أيضا أن تعاون هذين الحاكمين لجنة استشارية دولية تضم اثنين من ممثلي الشعب، أما في طرابلس فيكون للحاكم السوفيتي نائب إيطالي[3].

وما إن انتهى ممثل الاتحاد السوفيتي من شرح المزايا العديدة لاقتراحه حتى تقدم **رئيس الوفد البريطاني** المستر بيفن Bevin باقتراح يقضي بإعلان استقلال ليبيا بجزئيها طرابلس وبرقة، ودمجهما في دولة واحدة فوراً[4]. وتحدث وزير الخارجية البريطاني عن المستعمرات الايطالية قائلا: إن تحرير جميع هذه المستعمرات قد تم على أيدي القوات البريطانية والتي كانت تقاتل بمفردها في هذا الميدان، وأن بريطانيا وعدت العرب بما فيهم الزعيم السنوسي بعدم إعادة هذه المستعمرات إلى إيطاليا[5].

كما اعتبر الوزير البريطاني بلاده مقيدة بالتزامات الشرف تجاه الليبيين[6]، مستندا في ذلك إلى الوعود التي قطعت للسيد إدريس السنوسي، وفي هذا الصدد علقت جريدة كومباComba

---

(1) سامي حكيم، استقلال ليبيا بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، (دار الكتاب الجديد، 1965)، الطبعة الأولى، ص ص 25- 26.

(2) Li Fu-jen,The Big Four at Paris, (August,1946).

(3) الأهرام، بتاريخ 1 مايو 1946م. انظر أيضاً:
Yu, Jeeyoon ,The Soviet union and the Case of Libya (1947-1951), Op Cit.

(4) محمود الشنيطي، قضية ليبيا، مرجع سابق، ص 199- 200.

(5) الأهرام، بتاريخ 15 مايو 1946م.

(6) Yu, Jeeyoon. Op cit.

الفرنسية قائلة: ((... إن استقلال طرابلس له مفعول السحر في تسوية المشاكل الحيوية للامبراطوريةالبريطانية في شؤون البحر المتوسط، فهو يعني في نظر بريطانيا استرداد نفوذها كله...))[1]، فبريطانيا تعرف كيف تقيد هذا الاستقلال إن حصل لصالحها وإبعاد بقية الأطراف خاصة وأن لبريطانيا علاقاتها الحسنة مع السيد إدريس، ولها قواعدها العسكرية في البلاد.

لكن هذا الاقتراح لم يجد قبولا من المؤتمر، فقد عارض الاتحاد السوفيتي الاقتراح البريطاني وقال بأنها مؤامرة بريطانية أساسها رغبة بريطانيا وسعيها لتدعيم مركزها في الشرق الأوسط[2].

والواضح من هذه السياسة البريطانية هو سعيها لإبعاد الدول الكبرى المنافسة لها عن أي اتفاق بشأن ليبيا، وخاصة الاتحاد السوفيتي، فاقتراحها القاضي باستقلال ليبيا فورا وبكامل أجزائها جاء بعد اقتراح الاتحاد السوفيتي الذي ينص على الوصاية الجماعية شريطة أن يكون الحاكم في طرابلس روسيا الأمر الذي أزعج الانجليز.

أماموقف **فرنسا** من الاقتراحين السوفيتي والبريطاني، فقد رفضت الاقتراح البريطاني، لأن ذكر الاستقلال هنا كما أسلفنا يؤثر على وضع مستعمراتها في شمال أفريقيا، وقد أشارت جريدة ليفيجاروLe Figaro الفرنسية إلى أن المشروع البريطاني بشأن المستعمرات البريطانية يثير مشاكل جديدة، ولذا فإنه يمكن الجزم برفض هذا الاقتراح القاضي باستقلال السنوسيين، وإقامة دولة حرة في ليبيا[3].

وفي مقابل رفض فرنسا للاقتراح البريطاني نجدها تؤيد الاقتراح السوفيتي لأنه يتماشى مع سياستها الرامية إلى بقاء الوضع القائم في ليبيا كما هو واستمرار الاستعمار، حتى لا يكون استقلال ليبيا دافعا لتأليب شعوب تونس والجزائر ضدها[4].

وفي هذا الوقت الحرج الذي كان فيه المؤتمر يناقش قضية ليبيا، أرسل الليبيون عدة برقيات لوزير خارجية بريطانيا، من بينها برقيات من المفتي وكبير القضاة، ورئيس اللجنة اليهودية وزعماء العرب البارزين، وجميعها يتضمن الاحتجاج على فكرة وضع طرابلس تحت وصاية ايطاليا، وإعلانهم أن مثل هذا الإجراء يهدد بقيام مشاكل سياسية[5].

كما أرسل السيد إدريس السنوسي برقية إلى وزراء خارجية الدول الكبرى قال فيها: ((...إنني استنكر استنكارا قاطعا واحتج بشدة على القول بعودة الوصاية الايطالية على طرابلس، تلك الدولة

---

(1) نقلا عن الأهرام، بتاريخ 2 مايو 1946م.

(2) هنري أنيس ميخائيل، مرجع سابق، ص 173.

(3) الأهرام 5 مايو 1946 م، نقلا عن جريدة ليفيجارو الفرنسية.

(4) مالك محمد عبيد أبو شهيوة، النظام السياسي في ليبيامابين 1951- 1969م، رسالة ماجستير غير منشورة،(جامعة القاهرة،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،1977م)، ص 40.

(5) الأهرام، بتاريخ 15 مايو 1946م.

التي أذاقت الشعب الليبي الأمرين، وحاربها عدة سنين في سبيل استقلاله وحريته، وأطالب لطرابلس استفتاء بحرية الرأي حسب ميثاق الأمم المتحدة، وخلاف ذلك يعد دحضا للحقوق وظلما للطرابلسيين...))[1].

ومع تزايد الصراعات داخل المؤتمر بين مؤيد و معارض للاقتراحات أو المناورات إن صح التعبير السوفيتية والبريطانية، حاول المندوب الأمريكي التوفيق بين وجهات النظر فاقترح في البداية منح ايطاليا الوصاية على ليبيا مع توفير ضمان لاستقلالها خلال عشر سنوات، لكن المندوب البريطاني تمسك بوعد حكومته للسنوسيين، الذين لا يريدون أن يكونوا تحت سيطرة ايطاليا مرة أخرى، وقال: لقد خفّت قوات السنوسيين إلى مساعدتنا وقد رحّبنا بهذه المساعدة وإن كانت طفيفة، ولقد أعطيناهم وعدا وإننا نريد تنفيذه[2]. كما اعترضت فرنسا على تحديد مدة الاستقلال، فاضطر المندوب الأمريكي إلى إصدار اقتراح يتضمن الآتي:

1- تنازل ايطاليا عن سيادتها على ليبيا.

2- تأجيل مناقشة القضية لمدة سنة تبتدئ من تاريخ توقيع معاهدة الصلح مع ايطاليا، قد تتقارب خلالها المواقف وتنشأ ظروف جديدة تتبع التسوية.

وقد وافقت فرنسا والاتحاد السوفيتي على هذا الاقتراح من حيث المبدأ ووافقت بريطانيا على هذا الاقتراح على أن تستمر الإدارة القائمة[3].

تفرغ المؤتمرون لمناقشة الموضوعات الأخرى وبقيت خلافاتهم قائمة، فالاتحاد السوفيتي وفرنسا يؤيدان انتقال السيادة الايطالية على ليبيا للدول الأربع، أما بريطانيا فقد تجاهلت مصير السيادة الايطالية وقررت أن تتنازل ايطاليا عن سيادتها السابقة لمستعمراتها، وأن تبقى الإدارات العسكرية قائمة بعملها، وهنا وافقتها فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية على ذلك، أما الاتحاد السوفيتي فقد وافق من حيث المبدأ مع التوصية بسرعة تكوين المجلس الاستشاري لمساندة الإدارة في فترة الانتقال من ناحية، ومد مؤتمر وزراء الخارجية بالمعلومات والبيانات التي قد تتطلبها المناقشات مستقبلا من ناحية أخرى[4].

وهنا يتضح مدى تصميم الاتحاد السوفيتي على الحصول على أي مقعد له في ليبيا، فبعد أن وافقت فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية على اقتراح بريطانيا الذي يقضي تنازل ايطاليا عن

---

(1) الأهرام، بتاريخ 16 مايو 1946م.

(2) الأهرام، 15 مايو 1946م.أيضا Yu, Jeeyoon. Op Cit.

(3) G. Vedovato,The fate of Italy colonies (London, Fabion Colonial Boreen, 1948),P. 25.

(4) London times,article 27 June 1946,see Ipid 29 June 1946.

نقلا عن هنري أنيس ميخائيل، مرجع سابق، ص 172.

سيادتها وبقاء الإدارات الحالية نجده - الاتحاد السوفيتي- يطالب بسرعة تكوين المجلس الاستشاري لمساندة الإدارة لعله يجد الفرصة في أن يكون له نصيب في هذا المجلس.

ثم عاد الوفد السوفيتي وأكد استعداد بلاده للتنازل عن طلبها في الوصاية على ليبيا في نظير وصاية ايطاليا على مستعمراتها وحدها، أو بالاشتراك مع غيرها، وهنا أصبح المندوب البريطاني بين أمرين، رأيه القاضي بمعارضة وصاية ايطاليا على مستعمراتها، أو رأي الاتحاد السوفيتي القاضي بوضع طرابلس تحت وصاية ايطاليا، وفي حالة الموافقة على رأي الاتحاد السوفيتي اشترطت بريطانيا تعديل الحدود بين طرابلس وبرقة بحيث يترك السنوسيين في برقة إلى أقصى حد، وقد قبل المستر بيرنز M. Barrinz اقتراح بيفن بتعديل الحدود بين طرابلس وبرقة[1]. لكن الشعب الليبي عارض عودة الوصاية الايطالية بشدة وعبر لوزراء الخارجية عن استنكاره ورفضه لذلك بعدة وسائل وبرقيات[2]. وقد عبرت إحدى الصحف الانجليزية عن هذا الوضع بقولها: ((... وليس ثمة شك في أن الشعب الطرابلسي سيناضل الاحتلال الايطالي إذا قدر أن يعود،... وعلى إثر اقتراح المستر بيفن المشئوم الذي يعرض فيه قبول تأييد روسيا لايطاليا في طرابلس مقابل ارتضاء النفوذ البريطاني في برقة، فقد أجمع الشعب الليبي كله على أن يناضل في سبيل استقلاله حتى النهاية...))[3].

لقد كان التنافس بين الاتحاد السوفيتي وبريطانيا حول القضية الليبية شديدا، فبريطانيا تحاول إقصاء السوفييت عن الحصول على أي دور في المنطقة، سواء في الوصاية على ليبيا، أو أن تكون عضوا في المجلس الاستشاري للإدارة الحالية، وفي نفس الوقت كان الاتحاد السوفيتي يسعى إلى انتقال السيادة على ليبيا إليه باعتباره أحد أعضاء الأمم المتحدة حيث يستطيع إن تحقق له ذلك أن يقطع الطريق على أي محاولة استعمارية قد تقوم بها بريطانيا، خاصة إذا ما حظي الاتحاد السوفيتي بمقعد له في المجلس الاستشاري، **لهذا** تجاهلت بريطانيا اتخاذ قرار بشأن انتقال السيادة، كما رفضت تكوين المجلس الاستشاري بحجة أن الإدارات العسكرية تقوم بواجباتها على أكمل وجه، وعلى استعداد لتقديم أي بيانات إذا طلب منها[4].

وفي ظل هذه المنافسة تقدم المستر بيفن وزير خارجية بريطانيا إلى المؤتمر بمشروع قرارين حازا موافقة الجميع وأنهيا الخلاف الذي لازم نقاش القضية، واشتمل الاقتراح البريطاني الأول:

1- تنازل ايطاليا عن جميع حقوقها في ممتلكاتها الأفريقية.

2- الإبقاء على الإدارة العسكرية إلى أن يصدر قرار نهائي في شأن هذه الممتلكات.

---

(1) Byrnes,Report,Second meeting of the Council of Foreogn ministers, Paris, first part,April 25 to May 16, 1946.

(2) الأهرام، بتاريخ 17 مايو 1946م.

(3) The News of world 1946م نقلا عن الأهرام، بتاريخ 17 مايو.

(4) The Times London,29th June 1946. نقلا عن هنري أنيس ميخائيل، ص 172.

3- ستتخذ الدول العظمى الأربع قرارا نهائيا في هذا الشأن خلال سنة من التاريخ الذي يبدأ فيه تنفيذ المعاهدة.

ويعتبر هذا الاقتراح مجرد إعادة للاقتراح الأمريكي بعد إضافة التحفظ البريطاني الخاص ببقاء الإدارة العسكرية القائمة.

وجاء في مقترح القرار النهائي:

1- اتفق وزراء الخارجية على أن يقرروا مصير الممتلكات الايطالية في أفريقيا خلال سنة من التاريخ الذي يبدأ فيه تنفيذ المعاهدة التي ستعقد مع ايطاليا.

2- تقرر الدول العظمى مصير هذه الممتلكات وفقا لأحد الأنظمة الآتية: الاستقلال، أو الانضمام إلى أحد البلدان المجاورة، أو الوصاية عن طريق الأمم المتحدة، على أن يشمل النظام المقرر جميع الممتلكات، أو يقتصر على جانب منها حسبما تمليه رغبة الأهالي وآراء الحكومات صاحبة الشأن[1].

3- إذا لم تتفق الدول الأربع على حل عرضت المسألة على الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة لتوصي بما تراه، وتتعهد الدول الأربع أن تقبل توصيات الجمعية العمومية وتنفيذها مع مراعاة الوعود التي بذلتها الحكومة البريطانية للسنوسيين إبان الحرب.

4- يتولى مندوبوا وزراء الخارجية البحث في مستقبل المستعمرات الايطالية السابقة، ويخولون الحق في إيفاد لجنة تحقيق إليها لجمع المعلومات التي يبنون عليها توصياتهم لوزراء الخارجية، للوصول للحل النهائي للمشكلة[2].

وقبل الموافقة على هذا الاقتراح أجريت عليه بعض التعديلات من قبل مندوبي وزراء الخارجية الذين اجتمعوا لبحثه، فحذفت العبارة الخاصة بالسنوسية، وحل محلها عبارة تشمل الوعود التي قطعتها الدول الأربع، وهي الاستماع إلى آراء الدول صاحبة العلاقة أو ذات المصلحة، ويقصد بها هنا بريطانيا، كما عدلت الفقرة الخاصة بلجان تقصي الحقائق وأصبحت على سبيل الإلزام[3].

ويظهر هذا المؤتمر المدى الذي وصل إليه الصراع على مناطق النفوذ بين الدول الكبرى حتى وصل ببريطانيا أن تقترح على المؤتمر إعلان استقلال ليبيا الموحدة وفورا , لا لشيئ إلا لمنع الاتحاد السوفيتي من أن يحصل على مكان له في هذه المنطقة الهامة , كما أن قرار أخذ رأي سكان المستعمرات قد جاء لأول مرة، إذ لم يتعرض له في المؤتمرات السابقة وقد اتفق الأربعة الكبار في

---

(1) New York Times,4th July 1946.
كذلك الأهرام، بتاريخ 5 يوليو 1946م. ايضا محمود الشنيطي، قضية ليبيا، مرجع سابق، ص 173.

(2) الأهرام، بتاريخ 5 يوليو 1946م.

(3) هنري أنيس ميخائيل، مرجع سابق، ص 174.

النهاية ولو مبدئيا حول القضية على الرغم من أنهم لم يصلوا لحل نهائي بعد، حيث ظلت القضية مدار البحث والنقاش.

المبحث الثاني / اتفاقية الصلح مع ايطاليا 15سبتمبر1947

اجتمع وزراء خارجية الدول الكبرى في باريس في أغسطس 1946م لإعداد معاهدة الصلح مع ايطاليا، وقاموا بدعوة بعض الدول التي اشتركت إلى جانب الحلفاء في الحرب للنظر في معاهدة الصلح كما أعدها وزراء خارجية الدول الأربع، واتفق الحاضرون على أن الاتفاق عن أي اقتراح يكون بأغلبية الثلثين حول مصير المستعمرات الايطالية، لكنهم لم يتفقوا على أي حل، فأيدت جميع الدول ما اتفق عليه وزراء خارجية الدول الأربع[1].

كانت مصر من بين الدول التي حضرت هذا الاجتماع في باريس، وقد قام وفدها برئاسة واصف غالي باشا بالدفاع عن حق ليبيا في الاستقلال، حيث بين الصلات الوثيقة بين ليبيا ومصر قائلا: ((... فكان من الطبيعي إذا أن نترجم نحن هنا مطالبهم[الليبيين] الكاملة في استرجاع حريتهم واستقلال بلادهم، وما من شك في أن الدول المتحالفة وفاء منها لمثل العدالة التي جاهدت من أجلها يمكن أن توكل إدارتها إلى أعضاء جامعة الدول العربية، وما القول بإدارة ايطاليا تحت إشراف الحلفاء إلا تجاهل لحوادث السنوات الست الأخيرة...))[2].

وكان وفد الهند في المؤتمر من مؤيدي استقلال ليبيا في أقرب وقت مساندا بذلك وجهة النظر المصرية القائلة بعدم عودة الإدارة الايطالية، كما أكد وفد الهند على حرية الشعوب في اختيار نظام الحكم الذي تفضله طبقا لمبادئ الأطلنطي[3].

وفي جلسة 6 سبتمبر م 1946 أبدى مندوب العراق مساندته لاستقلال ليبيا، وإن كان لابد من الوصاية المؤقتة فيجب أن توكل إلى الجامعة العربية أو أحد أعضائها لما بينهم من روابط لغوية وثقافية وتاريخية[4].

أما الصين فاقترحت منح ليبيا استقلالها فورا أو أن توضع تحت إدارة الأمم المتحدة طبقا لنظام الوصاية، تحقيقا لرفاهية البلاد، وتطبيقا لميثاق الأمم المتحدة الخاص بالأقاليم غير المستقلة وبنظام الوصاية على أوسع نطاق[5].

---

(1) دار الوثائق القومية المصرية، محافظ عابدين، محفظة رقم 23، مذكرة من وزارة الخارجية المصرية إلى مجلس الوزراء المصري، بتاريخ أكتوبر 1946م.

(2) المصدر نفسه، محافظ عابدين، محفظة 124، تقرير عن مؤتمر الصلح بباريس عن المستعمرات الايطالية.

(3) الأهرام، بتاريخ 23 أغسطس 1946م.

(4) دار الوثائق القومية المصرية، محافظ عابدين، محفظة رقم 124، تقرير عن مؤتمر الصلح، مصدر سابق.

(5) دار الوثائق القومية المصرية، المصدر السابق، تقرير عن مؤتمر الصلح بباريس.

لقد أيد اقتراح الصين كل من مندوب أمريكا وبلجيكا الذي قضى بإعلان استقلال ليبيا أو وضعها تحت الوصاية لمدة معينة، وذكر مندوب بلجيكا أنه إذا تقرر وضع ليبيا تحت نظام وصاية بعد سنة، فإن هذه الوصاية لن تنالها دولة معينة بل مجموعة الأمم المتحدة، حيث تؤلف لجنة خاصة تعهد إليها بإدارة البلاد الواقعة تحت الوصاية والسير بها في طريق الاستقلال[1].

أما عن وفد البرازيل فقال معلقا على اقتراح الصين: ((... إننا نؤيد بقوة اقتراح قيام المؤتمر بهذه التوصية التي تعتبر دليلا على أن الأمم مجتمعة هنا مستعدة لتنظر نظرة جديدة مستنيرة بالنسبة لمسائل المستعمرات، وأن تأخذ بإلغاء النظام الاستعماري في أقرب فرصة ممكنة...))[2].

يتضح لنا هنا أن مجموعة من الدول التي حضرت المؤتمر أيدت استقلال ليبيا أو وضعها تحت وصاية عربية أو تحت منظمة هيئة الأمم المتحدة، وهي كما أسلفنا مصر، والعراق، والهند، والصين، والولايات المتحدة الأمريكية، وبلجيكا والبرازيل، لكن هناك على الجانب الآخر دول عارضت استقلال ليبيا لأن هذا الاستقلال يتعارض مع مصالحها، فنجد الوفد السوفيتي لم يتحدث عن استقلال ليبيا، وكان يفضل تأجيل جميع المسائل المتعلقة بالمستعمرات الايطالية إلى السنة القادمة[3]، رغبة منه في الحصول على الوصاية على ليبيا.

وكرر المندوب البريطاني المستر جلاودينMr. Glawden في حديثه الوعد الذي قطعته حكومته للسنوسيين وبأنهم لم ولن يرجعوا مرة أخرى إلى الحكم الايطالي، ولم يشر لا من قريب ولا من بعيد إلى إمكانية استقلال ليبيا، طامعا هو الآخر في حصول بلاده على الوصاية على برقة[4].

أما عن فرنسا فقد عارض مندوبها المستر مونيه Mr. Money وزير خارجية فرنسا استقلال ليبيا، وأيد إسناد الوصاية لإيطاليا على مستعمراتها السابقة، وعلل ذلك بأن بلاده لا تريد إقصاء ايطاليا تماما عن أفريقيا حيث قامت بأعمال اقتصادية لا يمكن نسيانها[5].

وفي جلسة جديدة لمؤتمر الصلح عقدت في الثامن من أكتوبر 1946 تحدث المستر بيفن وزير الخارجية البريطانية قائلا: ينبغي أن نوفق بين رغبة عرب ليبيا في الحكم الذاتي وبين حقيقة لاشك فيها، وهي أنه لا يزال في شمال طرابلس عدة آلاف من المستعمرين الايطاليين، أما في برقة فإننا نذكر بتعهدنا بعدم خضوع السنوسيين مرة أخرى للحكم الايطالي[6].

---

(1) الأهرام، بتاريخ 25 سبتمبر 1946م.

(2) دار الوثائق القومية المصرية، محافظ عابدين، رقم 124، تقرير عم مؤتمر الصلح بباريس، مصدر سابق.

(3) الأهرام، بتاريخ 25 سبتمبر 1946م.

(4) دار الوثائق القومية المصرية، تقرير عن مؤتمر الصلح، مصدر سابق.

(5) الأهرام 25 سبتمبر 1946م.

(6) الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الليبيين في ديار الهجرة 1924- 1952م(لندن، دارف المحدودة، 1985م)، ص83.

وهنا ظهرت نية بريطانيا في حصولها على الوصاية على برقة مع الموافقة على أن تكون ايطاليا وصية على طرابلس، ليوفق إن صح التعبير بين رغبة بريطانيا واقتراح فرنسا.

وفي العاشر من فبراير من سنة 1947 وقعت معاهدة الصلح مع ايطاليا في باريس في صيغتها الأخيرة[1]، وفي نفس الوقت أصدر وزراء الدول الأربع تصريحا مشتركا أعطي رقم 11 وألحق بمعاهدة الصلح. وبعد ذلك طلب من وكلاء وزراء الخارجية مواصلة اجتماعاتهم للوصول إلى إعداد مشروع يتفق عليه الجميع فيما يتعلق بتقرير مصير المستعمرات الايطالية الأفريقية، وما يهمنا هنا من هذه المعاهدة هو المادة 23، كذلك التصريح المشترك الملحق بهذه المعاهدة.

المادة الثالثة والعشرون وملحقها من معاهدة الصلح مع ايطاليا:[2]

1- تنازلت ايطاليا عن كل حق أو سند لها في الممتلكات الايطالية الإقليمية في أفريقيا، وهي ليبيا، اريتريا، والصومال الايطالي.

2- تستمر الإدارة الحالية لهذه الممتلكات حتى يتم تقرير مصيرها نهائيا.

3- تقوم حكومات روسيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا بالاشتراك فيما بينها في تقرير مصير هذه الممتلكات تقريرا نهائيا في بحر سنة من نفاذ المعاهدة الحالية بالطريقة المبينة في التصريح المشترك الصادر من تلك الحكومات في العاشر من فبراير 1947[3].

التصريح المشترك للدول الأربع الكبرى أو ما عرف بالملحق الحادي عشر بالمعاهدة:

1- اتفقت حكومات الاتحاد السوفيتي وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا على أن تبت بالاشتراك بينها في مصير الممتلكات الإقليمية التي تنازلت إيطاليا عن أي حق أو سند لها فيها طبقا للمادة الثالثة والعشرين من معاهدة الصلح مع إيطاليا المؤرخة في العاشر من فبراير 1947 م وذلك في بحر سنة من نفادها.

2- تقوم الدول الأربع بتقرير مصير الأقاليم المنوه عنها تقريرا نهائيا وبتعديل الحدود التعديل المناسب على ضوء رغبات الأهالي وبما يحقق رفاهيتهم ويصون مصلحة الأمن والسلام العالميين مع مراعاة وجهات نظر الدول ذات المصالح والتي يعنيها الأمر.

---

(1) The United Nations and Libya,Op Cit.

(2) Traité de Paix avec l'Italie (1947), The first digital library on the history of Europe, http://www.ena.lu/

(3) Benjamin Rivlin,The United Nations and the future of Italian colonies (new York,curegie,fndowmente for international peace,1956) pp. 12 – 13.

انظر أيضا: مذكرات أحمد زارم، صراع الشعب الليبي مع مطامع الاستعمار، (تونس العاصمة وفي طرابلس الغرب، الدار العربية للكتاب، دت)، الجزء الثاني، ص 38 – 39.

3- إذا لم تتمكن الدول الأربع في الاتفاق في بحر سنة في نفاذ معاهدة الصلح مع إيطاليا على تقرير مصير أي إقليم من هذه الأقاليم. يرفع الأمر إلى الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة لتصدر توجيهاتها في هذا الشأن وتتعهد الدول الأربع بأن تقبل التوجيهات وأن تتخذ الإجراءات المناسبة لتنفيذها.

4- يقوم نواب أو وكلاء وزراء الخارجية بموالات النظر في مسألة تقرير مصير المستعمرات الإيطالية السابقة بقصد الوصول إلى توجيهات خاصة بالموضوع تعرض على مجلس الوزراء حول القضية، وكذلك يرسل وزراء الخارجية إلى أي مستعمرة من المستعمرات الإيطالية السابقة لجانا تقوم ببحث حالتها والوقوف على آراء السكان المحليين ولتزويد الوزراء بالمعلومات اللازمة حول الموضوع[1].

وقد تم التصديق على المعاهدة في الخامس عشر من سبتمبر 1947 وأصبحت من هذا التاريخ نافذة[2].

إن هذه المعاهدة لا تخلو من الخطر الشديد على مستقبل ليبيا، ففي حين تنازلت ايطاليا عن جميع حقوقها في مستعمراتها نجد الفقرة الثانية من البيان المشترك أو الملحق 11 تنص على مراعاة وجهات نظر الدول ذات المصلحة والتي يعنيها الأمر، حيث إن ايطاليا صاحبة علاقة، كذلك تبرز نقطة خطيرة في هذه الفقرة وهي ((... ويصون مصلحة الأمن والسلام العالميين مع مراعاة وجهات نظر الدول ذات المصالح التي يعنيها الأمر...)).

إن هذه الجملة أعطت للدول المتحالفة المنتصرة في الحرب وسيلة التذرع بالحفاظ على الأمن والسلام العالميين فتعمد إلى اقتسام ليبيا فيما بينها للترضية، لأن أي خلاف بين الدول الكبرى سيخل بالطبيعة بالسلام والأمن العالمي، ومن جهة أخرى لماذا مراعاة وجهة نظر ايطاليا في هذه القضية وهي العدو المنهزم في الحرب، ألا يقوي هذا جذوة الطمع في نفس ايطاليا، ويضاعف روح الأمل في عودة ايطاليا إلى ليبيا.

كما أن الفقرة الثانية من المادة 23 تنص على استمرار الإدارة الحالية حتى يتم تقرير مصير هذه المستعمرات نهائيا، وهنا ظهر حرص بريطانيا وفرنسا على الإبقاء على الإدارة العسكرية، وإفساح المجال أمامها لتمكين نفوذها ومحاولة تأجيل القضية إلى أبعد أمد مستطاع.

---

(1) دار الوثائق القومية المصرية، محافظ عابدين، محفظة رقم 124، تقرير عن نظام الوصاية الدولي وعلاقته بمصير المستعمرات الايطالية، تقديم: عمر لطفي، بتاريخ أغسطس 1947.
كذلك United Nations, Treaty Saries, Vol., 49 (1950), PP. 214215

(2) ن بروشين، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969 م، ترجمة عماد حاتم، (طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، دت)، ص 264.

وعملا بالتصريح المشترك للدول الأربع وبالنقطة الرابعة منه بالتحديد أوكل لمندوبي وزراء الخارجية الاستمرار في النظر في مصير هذه المستعمرات للوقوف على آراء وطلبات سكان المستعمرات، وهذا ما تناوله مندوبو وزراء الخارجية في أول اجتماع لهم بعد معاهدة الصلح،

بما أن التصديق على معاهدة الصلح تم في 15 سبتمبر 1947، فقد صار لزاما على الدول الأربع الكبرى إيجاد حل للقضية قبل 15 سبتمبر 1948م، كما كان يجب أن يراعى عند حل القضية رغبات السكان ومطالبهم بعين الاعتبار، فواصل وكلاء الوزراء الأربع بحث القضية لتقديم مقترحاتهم إلى وزراء الخارجية ولإتمام مهمتهم كان عليهم إرسال لجان تقصي الحقائق للمستعمرات الايطالية وللوقوف عند وجهات نظر سكانها.

ولذلك **اجتمع مندوبوا وزراء الخارجية في لندن 3 أكتوبر 1947م** بغية الوصول إلى حل للقضية، وقد ركز المؤتمرون على ثلاث نقاط رئيسية هي:

1- تكليف لجنة تحقيق من الدول الأربع الكبرى للبحث في أحوال المستعمرات من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
2- المشاورات في المستعمرات وفي لندن، ومع الحكومات الأخرى، كإيطاليا والحبشة ومصر والهيئات الأخرى كالجامعة العربية، لعرض وجهات نظرها وطلباتها المتعلقة بالمستعمرات الايطالية.
3- يقوم أعضاء لجنة التحقيق بإعداد ملخص لجميع أعمالهم، ووضع تقرير عن الأوضاع الداخلية للمستعمرات، وعن رغبات سكانها، ووضع قرار متفق عليه إن أمكن يقدم إلى مجلس وزراء الخارجية[1].

ومنذ البداية نجد أن مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية من الأطماع السوفيتية مازالت متواجدة داخل المؤتمر فهي ترى أن ليبيا من أصعب المشاكل حلا، فحتى لو لم يجدد الاتحاد السوفيتي طلبه بمنحه تفويضا على طرابلس فسوف يكون صعبا لموسكو التخلي عن المنطقة بأكملها بدون تعويض كبير من أي نوع[2]، فقد عارضت الولايات المتحدة على إرسال لجنة تحقيق إلى ليبيا على وجه الخصوص، لأنها رأت في ذلك إتاحة الفرصة للاتحاد السوفيتي للتدخل في مشكلة تحرص هي على أن تبقيها في أيديها[3]. إلا أن المؤتمرون تمكنوا من تسوية هذه المشكلة وغيرت الولايات المتحدة من رأيها، ووافقت على إرسال لجنة التحقيق، وعندما طالبت الجامعة العربية

---

(1) محمود الشنيطي، قضية ليبيا، مرجع سابق، ص204- 205.

(2) Mallory Browne,The New York times,Russian Position Is the Big Question Mark as Four-Power Parley Starts,Published: 5th October, 1947

(3) محمد فؤاد شكري، ميلاد دولة ليبيا الحديثة، الجزء الأول،(القاهرة، مطبعة الاعتماد، 1957م)، ص 245، أيضا جريدة المصري بتاريخ 6 أكتوبر 1947م.

بإشراكها في اللجنة رفضت الولايات المتحدة ذلك مدعية أن اشتراك الجامعة العربية سيفتح الباب أمام مطالبة الدول الأخرى بالاشتراك في هذا الموضوع، وأن ذلك يخالف اتفاق الدول الكبرى في حصر التمثيل بينها[1].

واتفق المؤتمرون على إرسال لجنة تحقيق واحدة لكل المستعمرات الايطالية، وظهر الخلاف حول حجم اللجنة وطرق سيرها، وجاء الخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفيتي الذي رأى أن من حق كل دولة من الدول الأربع إرسال عشرة أعضاء يمثلونها في لجنة تقصي الحقائق، في حين اقترح المندوب الأمريكي الاكتفاء بخمسة أعضاء فقط لكل دولة، وكان موقف بريطانيا من هذا الخلاف تأييد الاقتراح السوفيتي القائل بإرسال عشرة أعضاء من كل دولة وهو الرأي الذي أجمع عليه المؤتمرون حيث انتهوا إلى إقرار ينص على أن يتكون وفد كل دولة من عشرة أعضاء كحد أقصى وأن لا يقل عن خمسة أعضاء[2].

هذا عن حجم اللجنة أما عن طريق سيرها فكان إصرار المندوب البريطاني سببا في أن تكون زيارة ليبيا هي آخر الزيارات في خط سير اللجنة وعلى أن تكون برقة هي آخر الأقاليم التي تقوم بزيارتها لجنة التحقيق داخل ليبيا، فتبدأ بزيارة طرابلس ثم فزان، ثم برقة، على أن تمكث اللجنة في زيارتها ثمانية وستين يوم تصل بعدها إلى لندن في أواخر مايو 1948م، لترفع تقريرها في السابع من يونيو إلى مندوبي وزراء الخارجية[3].

يذكر الدكتور محمد الهادي ابوعجيلة أن السبب في إصرار المندوب البريطاني على أن تكون زيارة ليبيا هي الأخيرة هو إفساح المجال لحكومته لاتخاذ الإجراءات اللازمة، وللإدارة العسكرية في ليبيا لتحضير المذكرات وجلب الموالين لها لكي تملي عليهم الصيغة التي تراها الحكومة البريطانية مناسبة أثناء التحقيقات التي تقوم بها هذه اللجنة، إضافة إلى إفساح المجال للجاليات الأجنبية للمطالبة بالوصاية البريطانية على برقة والايطالية على طرابلس، خاصة وأن هذه اللجنة ليس من حقها دراسة موضوع الأمن والسلم في الأقاليم المستعمرة[4].

كان فيما اشترطته معاهدة الصلح الايطالية ألاّ يأخذ مجلس وزراء الخارجية في محاولة حل قضية المستعمرات الايطالية برغبة سكان المستعمرات فحسب بل مع مراعاة وجهات نظر الدول ذات المصالح والتي يعنيها الأمر، وكان هذا الشرط سببا في احتدام النزاع بين الاتحاد السوفيتي

---

(1) وثائق جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، مقررات مجلس جامعة الدول العربية، الدورة السابعة، من 7 أكتوبر 1947 إلى 22 فبراير 1948، ص42.

(2) مالك محمد اعبيدشهيوة، مرجع سابق، ص 45.

(3) هنري أنيس ميخائيل، مرجع سابق، ص 178.

(4) محمد الهادي ابو عجيلة، مرجع سابق، ص 165.

والولايات المتحدة الأمريكية بشأن تعريف الحكومات ذات المصالح، وكان الاتحاد السوفيتي قد عرف هذه الحكومات بأنها: حكومات دول الحلفاء التي وقعت على معاهدة الصلح الايطالية، بالإضافة إلى ايطاليا والحكومات ذات المطالب الإقليمية.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فترى أن الحكومات ذات المصالح هي الدول التي استخدمت قواتها المسلحة إلى جانب الحلفاء فقط.

وتقدمت بريطانيا باقتراح يحتوي على تعريف الحكومات ذات المصالح بأنها كل حكومة ترغب في إبداء رأيها بشرط أن تتقدم بطلب في موعد أقصاه العاشر من أكتوبر 1947م، وهي ترمي من وراء اقتراحها أن تشمل الحكومات ذات المصالح أي عضو من أعضاء الجامعة العربية عامة، وحكومة العراق بشكل خاص لكونها عبرت عن رغبتها في إبداء رأيها.

لكن إصرار الاتحاد السوفيتي على موقفه من المقصود بالحكومات ذات المصالح اضطر الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى التنازل والموافقة على الاقتراح السوفيتي[1].

وبعد أن حقق المندوبين بعض التقدم حول المقصود بالحكومات ذات المصالح، رجعوا واختلفوا حول دور هذه الحكومات في سير القضية: هل يحق لها التدخل في تشكيل لجنة التحقيق أم لا ؟، وهل من حقها إبداء رأيها في المصير النهائي للمستعمرات الايطالية أم لا ؟، وهنا رأى الاتحاد السوفيتي أن لهذه الحكومات حق إبداء الرأي في مصير المستعمرات النهائي، وليس من حقها التدخل في تشكيل لجنة التحقيق ولا في اختصاصاتها، لأن هذا تخصص الدول الأربع الكبرى، لكن المندوب البريطاني عارض ذلك لأنه يعني عدم الاستماع لآراء حكومات استراليا ونيوزيلندا واتحاد جنوب أفريقيا، ومع استمرار النقاش دون جدوى أرجئ البحث في هذه المشكلة للمستقبل[2].

وأخيرا وافق الاتحاد السوفيتي على اقتراح بريطاني أيدته الولايات المتحدة الأمريكية يقضي بوضع الدول التي لها مطالب إقليمية في المرتبة الأولى في ترتيب الدول التي لها حق الإدلاء برأيها أمام مؤتمر مندوبي وزراء الخارجية، حتى يتمكن مندوبوا الوزراء من الاستماع لآرائهم وتزويد أعضاء لجنة تقصي الحقائق بهذه المطالب لفحصها أثناء وجودهم في هذه الأقاليم[3].

إن كل هذه الخلافات حول قضية ليبيا بين مندوبي الدول الأربع الكبرى تعكس مصالح وأطماع كل هذه الدول في المنطقة، وكان أن استغل الاتحاد السوفيتي مشكلة المستعمرات الايطالية للدعاية للحزب الشيوعي الايطالي في الانتخابات الايطالية، فكانت محاولة إقناع الأطراف الأخرى بأن تزور لجنة تقصي الحقائق ليبيا أولا حتى يظهر الاتحاد السوفيتي أمام الرأي العام

---

(1) هنري أنيس ميخائيل، المرجع السابق، ص 179 - 180.

(2) المرجع نفسه ، ص 180.

(3) هنري أنيس ميخائيل ، المرجع السابق، ص 181.

الايطالي بأنه لا يعارض عودة ايطاليا إلى ليبيا، كما كان طلبه بإرسال لجنتين للتقصي لتنجز المهمة بسرعة وترفع اللجان تقريرها قبل الانتخابات الايطالية، لقد زادت كل هذه المناورات السياسية من الشقاق بين الاتحاد السوفيتي من جهة وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، فلم يكن لبريطانيا أو الدول الغربية المناصرة لها خطة مضادة لتواجه الاتحاد السوفيتي في تلك الانتخابات، حيث كانت بريطانيا تناصر الحزب الديمقراطي، وبريطانيا مقيدة بوعودها للسنوسيين كما تزعم، وترغب فرنسا في ضم إقليم فزان للجزائر، وتعارض جامعة الدول العربية عودة ايطاليا إلى ليبيا.

وأخيراً توصل مندوبوا وزراء الخارجية إلى الاتفاق حول تعيين لجنة التحقيق الرباعية، لكن الخلافات ظلت ظاهرة في تقارير مندوبيها .

الخاتمة

لقد كانت فضية ليبيا مظهرا من مظاهر النزاع بين الدول الكبرى ورغبتها في السيطرة على النقاط الاستراتيجية في الشرق الأوسط واستعمالها لأغراضها الحربية ، فكان كل من هذه الدول يسعى لأن يستأثر بمناطق النفوذ أو يكون له نصيب فيها، فبريطانيا كانت تسعى للسيطرة على برقة، وايطاليا كانت ترنو ببصرها إلى طرابلس، وفرنسا قد وضعت يدها على فزان، وكانت أمريكا من وراء هذه الدول تؤكد حاجتها إلى القواعد الاستراتيجية، وأصبحت ليبيا ساحة للتنافس القوي بطلب الاتحاد السوفيتي الوصاية الدولية على ليبيا،مما أدى إلى الاحتكاك بين الكتلة الانجلو امريكية والاتحادالسوفيتي على ليبيا منذ مؤتمر لندن 1945م.

لقد كشفت المؤتمرات الدولية الستار على العلاقات الحقيقية بين القوى المتحالفة وأظهرت أن الضرورة العسكرية أجبرتهم على التحالف خلال الحرب، إن مصالح وأهداف الدول الكبرى لا تتطابق، ففرنسا ترغب في وضع ليبيا تحت الايطالية مقابل سيطرتها على فزان رغبة منها في ربط مستعمراتها الجنوبية والشمالية، ولمنع تسرب الوطنية وروح الاستقلال إلى مستعمراته في شمال أفريقيا، أما ايطاليا فقد طالبت بإعادة ليبيا لها فهي قد حصلت عليها بطريق شرعي وأنه غير مسؤولة عن تصرفات الحزب الفاشي، وكانت سياسة بريطانيا ترمي إلى الحفاظ على برقة تحت سيطرتها مستغلة وعدها للسنوسيين وذلك لمنع الاتحاد السوفيتي من الحصول على أي دور له في ليبيا.

وأظهرت الولايات المتحدة مخاوفها من الاتحاد السوفيتي فعارضت إرسال لجنة تحقيق إلى ليبيا لأنها رأت في ذلك إتاحة فرصة له للتدخل في قضية تحرص هي على أن تبقيها في أيديها وبالفعل انعكست هذه الخلافات على تقرير اللجنة الرباعية وبالتالي على مصير ليبيا.

لقد ساهم **الاتحاد السوفيتي** في عملية إنهاء الاستعمار في ليبيا من خلال محاولة الوصول إلى الحكم في شمال أفريقيا وللحد من نفوذ القوى الغربية الاستعمارية الأوروبية، وكانت جهود الاتحاد السوفيتي لإنشاء منطقة نفوذ في أفريقيا قد أحبطت باستمرار من قبل الدول الغربية مند بداية النقاش حول المستعمرات السابقة، فسعىبالضغط من أجل الاستقلال الفوري للمستعمرات وذلك لمنع بريطانيا، فرنسا، والولايات المتحدة من الاستفادة من المناطق الواقعة خارج السيطرة السوفياتية.

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق

1- وثائق دارالوثائق القومية بالقاهرة (محافظ عابدين رقم 124):

1- تقرير من مؤتمر الصلح بباريس عن المستعمرات الايطالية السابقة، تقديم محمد نشأت سكر تيروفد مصرفي مؤتمرالصلح، دت.

2- محفظةرقم 23، مذكرة من وزارة الخارجية المصرية إلى مجلس الوزراء المصري، بتاريخ أكتوبر 1946 م.

2- وثائق جامعة الدول العربية- مقررات مجلس جامعة الدول العربية،الدورة السابعة، من 7 أكتوبر 1947 إلى 22فبراير 1948.

ثانياً: المذكرات:

1- أحمدزارم، مذكرات، ليبياتونس، (الدار العربية للكتاب، 1979).

ثالثاً: : الرسائل العلمية:

1- عمرالهمالي، العلاقات الليبية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية حتى قيام الثورة، رسالة ماجستير غير منشورة ,(جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1973).

2- كلمنص جورج بندي طرزي ، ليبيا تحت الحكم العسكري البريطاني والفرنسي 1943-1952، رسالة ماجستير غير منشورة ,(جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 1973).

3- مالك محمد عبيد شهيوة، النظام السياسي في ليبيا مابين 1951- 1969، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1977م).

4- مجدي رشاد عبدالغني، العلاقات المصرية الليبية 1945- 1969، رسالة ماجستير منشورة,(القاهرة، جامعة الأزهر كلية الآداب ,2007) .

5- محمد الهادي أبوعجيلة، كفاح الشعب الليبي من أجل الاستقلال والوحدة 1939- 1964 ,رسالة دكتوراه غير منشورة، (القاهرة، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، 1987).

رابعاً : الأوراق البحثية:

1- مفتاح السيدالشريف: العوامل التاريخية التي أدت إلى استقلال ليبيا ودستورها ,الجزء الأول، ورقة بحثية قدمت في مؤتمر الدستور الليبي الذي انعقد بمقر الكونجرس الأمريكي في يونيو 2006 .

خامسا: المراجع العربية:

1- سامي حكيم، استقلال ليبيا بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة ,(دارالكتاب الجديد ,1965),الطبعة الأولى.

2- صلاح العقاد، ليبيا المعاصرة، (القاهرة، معهدا لبحوث والدراسات العربية ,1970م).

3- الطاهرأحمدالزاوي ، جهاد الليبيين في ديار الهجرة من سنة 1334هـ 1924 مإلىسنة 1372هـ 1952م (لندن، دار ف المحدودة، 1985),الطبعةالثانية.

4- عبدالملك عودة، الأمم المتحدة وقضايا أفريقيا، (القاهرة، 1967 م).

5- عزالدين فودة ,المجتمع العربي مقومات وحدته وقضاياه السياسية، الطبعة الثانية (القاهرة، 1966م).

6- كهلان كاظم القيسي، السياسة الامريكية تجاه ليبيا 1949 – 1957، (طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، دت).

7- محمد فؤاد شكري ،ميلاد دولة ليبيا الحديثة، الجزء الأول ,(القاهرة، مطبعة الاعتماد، 1957) .

8- محمد كامل عبدالحميد، الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي، الطبعة الأولى (القاهرة، 1957م).

9- محمود الشنيطي، قضية ليبيا، (القاهرة، مكتبة النهضة، 1951م).

10- هنري أنيس ميخائيل، العلاقات الإنجليزية الليبية مع تحليل للمعاهدة الإنجليزية الليبية ,(القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980م).

سادساً: المراجع المترجمة:

1- جاكبي شون، المسألة الليبية في تسوية السلام، ترجمة علي ضوي ,(طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1991).

2- جون هاتش، تاريخ أفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية، ترجمة عبدالعليم السيد منسي، (القاهرة، دم، 1966).

3- ديكاندول، الملك ادريس على ليبيا حياته وعصره، ترجمة محمد بنغلبون ، (مانشستر، 1969) .

4- نيكولا بيروشين، تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، ترجمة عماد حاتم، الطبعة الثانية، (بنغازي، دار الكتب الوطنية، 1991م).

5- ه.ا.ل.فشر، تاريخ أوربا في العصر الحديث 1789- 1950م، ترجمة أحمد هاشم، الطبعة التاسعة، (القاهرة، دار المعارف، دت).

سابعاً: : المراجع الأجنبية:

1- Benjamin Rivlin, The United Nations and the future of Italian colonies (New York, curegie, fndowmente for international peace, 1956).

2- G. vedovato, The fate of Italy colonies (London, fabion colonial boreen 1948).

3- J.C.Gray, L.Silberman, The fate of Italys colonies, A Report to the Fabian colonial Bureau ,(London. 1948).

ثامناً: المواقع الإلكترونية

1- Traité de Paix avec l'Italie (1947), The first digital library on the history of Europe,http://www.ena.lu/

2- Document in Law, History and Diplomacy, A decade of American Foreign Policy 1941-1949, Potsdam conference, (Yale university, Law school, Goldman Law Library ,Connecticut), http://Avalon.law.yale.edu/subject_menus/decade.asp

3- The United Nations and Libya, library of congress country studies ,(1987).http://www.country-data.com/cgi-bin/query/r-8141.html

4- Yu, Jeeyoon ,African Decolonization and Cold War Politics in the United Nations (The Soviet Union and the Case of Libya, 1947-1951). 2006 //www.zum.de/whkmla/sp/0607/jiyoon/jeeyoon.html

5- Byrnes, Report ,First Meeting of Council of Foreign Ministers, London, September 11 to October 2,1945. http://avalon.law.yale.edu/subject_menus/decadeasp

6- George Novack, The big five at London, November 1945. http://www.marxists.org/archive/novack/index.htm

7- Byrnes, Report, Second meeting of the Council of Foreogn ministers, Paris, first part, April 25 to May 16, 1946.http://avalon.law.yale.edu/subject_menus/decadeasp

8- Byrnes, Report by Secretary, First meeting of Council of Foreign ministers, London, September 11 to October 5, 1945, (October5-1946). http://avalon.law.yale.edu/subject_menus/decadeasp

9- Li Fu-jen, The Big Four at Paris, (August,1946). http://www.marxists.org/archive/glass/1946/08/big4htm

تاسعاً : الدوريات :

1- الأهرام 19 سبتمبر 1945 م.
2- الأهرام 22 سبتمبر 1945م.
3- الأهرام 17 مايو 1946 م.
4- الأهرام 7 سبتمبر 1945 م.
5- الأهرام 21 سبتمبر 1945 م.
6- الأهرام15 مايو 1946 م.
7- الأهرام 20 سبتمبر 1945 م.
8- الأهرام 23 أغسطس 1946 م.
9- الأهرام 25 سبتمبر 1946 م.
10- الأهرام 5 يوليو 1946 م.
11- الأهرام 1 مايو 1946 م.
12- الأهرام 15 مايو 1946 م.
13- الأهرام5مايو 1946 م.
14- الأهرام 16 مايو 1946 م.
15- الأهرام 2 مايو 1946 م.
16- المصري 6 أكتوبر 1947 م.

17- The New York times ,19th September,1945.
18- The New York times, 23th September,1945.
19- The London times, 20 September, 1945.
20- The London times, 29th June, 1946.
21- The London times, 27 June, 1946.
22- The New York times, 4th July 1946.
23- The New York times, 5th October,1947.